

Political Development in the Kingdom of Bahrain A Geopolitical Study

Assist. Prof. Dr. Muhammad Zbari Moanes Al-Sabti
The University of Basrah
College of Education for Women
E-mail: Mohammed Alsabti1962@gmail.com

Abstract:

The Kingdom of Bahrain is a participant in the countries of the Gulf Cooperation Council; these countries base their rule on heredity, oil, and foreign powers. Its political development depends on making the country a social prosperity state in exchange for its citizen not interfering in political decisions. Bahrain and Kuwait lead other Arab Gulf states with a simple space of democracy that came due to internal, regional and international pressures, especially after the end of the international bilateral and the presentation of Middle Eastern projects.

Key Words: political development, social prosperity, international bilateral, internal and regional pressures, Middle Eastern projects.

التنمية السياسية في مملكة البحرين
دراسة جغرافية سياسية

أ.م.د محمد زباري مونس السبتي
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات

E-mail: Mohammed Alsabti1962@gmail.com

الملخص:

إن مملكة البحرين هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وهذه الدولة تستند في حكمها على الوراثة والنفط والقوى الاجنبية فالتنمية السياسية فيها تعتمد على جعل الدولة دولة رفاه اجتماعي مقابل عدم تدخل المواطن في القرار السياسي وتتصدر البحرين والكويت دول الخليج العربية الأخرى بفسحة بسيطة من الديمقراطية والتي جاءت بفعل الضغوط الداخلية والاقليمية والدولية خاصة بعد انتهاء الثنائية الدولية وطرح المشروعات الشرق اوسطية .

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية ، رفاه اجتماعي ، الثنائية الدولية ، الضغوطات الداخلية والإقليمية، المشروعات الشرق أوسطية.

المقدمة:

التنمية السياسية مفهوم ارتباط بدول العالم الثالث ارتباطاً وثيقاً لأنها تشكل منفذاً هاماً تتمكن من خلاله الانطلاق الى درجة أعلى من التنمية ودرجة أرقى من الحياة فضلاً عن تنمية دور المواطن في الحياة السياسية وتكامله مع النظام السياسي، والبحرين تلك الدولة الصغيرة الحجم والحديثة الاستقلال مرت بمراحل التنمية السياسية منذ استقلالها عام ١٩٧١ م .

هدف البحث: إلقاء الضوء على واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين والتحديات التي واجهته. أهمية البحث: إبراز دور التنمية السياسية في جعل المواطن مشاركاً في صناعة القرار السياسي ومعوقات استمرار الديمقراطية في تلك الدولة.

مشكلة البحث: إن مثلث النفط والوراثة والقوى الأجنبية لازال مهيمناً على نجاح التنمية السياسية في البحرين واستمرار نظام الحكم الوراثي الداعم لدولة الرفاه الاجتماعي . فرضية البحث: إن المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ساهمت في وضع العراقيل امام نشوء واستمرار التنمية السياسية في تلك الدولة .

ولأثبات صحة الفرضية جاءت الدراسة على الشكل التالي :

المبحث الاول: الخصائص الجغرافية لمملكة البحرين .

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية ومراحل تطورها في مملكة البحرين.

أولاً: مفهوم التنمية السياسية

ثانياً: تطور التنمية السياسية في مملكة البحرين قبل اكتشاف النفط وما بعده.

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها و افاقها المستقبلية .

المبحث الاول: الخصائص الجغرافية لمملكة البحرين

اولاً: "الخصائص الطبيعية: تعد العناصر الطبيعية حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي وتتمثل بالاتي :-

١- **الموقع** : يتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى لأن الموقع ثابت على الارض لكن أهميته تتغير عبر الزمن^(١) وتقع البحرين في الجزء الشمالي من الخليج العربي و القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا وتقع فلكياً بين دائرة عرض (٢٠)° شمالاً وخط طول (٦٠)° شرقاً الخريطة (١) وبذلك فهي تقع في الاقسام الجنوبية من المنطقة المعتدلة الشمالية وعليه فقد انعكس هذا الموقع على التطرف في درجات الحرارة والرطوبة .

والبحرين دولة جزرية مستطيلة الشكل تتكون من (٣٣) جزيرة أكبرها جزيرة البحرين والمحرق وقد كانت في الاصل جزيرة متصلة بالجزيرة العربية وقد انفصلت عنها بسبب حركات القشرة الارضية في العصور الجيولوجية المختلفة ،والبحرين قريبة جداً من الدمام الميناء السعودي في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية وقريبة جداً من قطر^(٢). إذ لا تزيد المسافة بين الدولتين عن ٢٠ كم تقريباً وتكمن أهمية الموقع إذ تقع في منطقة تحتوي على ٦٣% من إجمالي احتياطي المؤكد في العام ٢٠١٨ من النفط العالمي^(٣).

٢- **المساحة** :مساحة المملكة تبلغ ٧١٠ كم^٢ ولا تمتلك حدوداً دولية برية وتمتلك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله ١٦١ كم وهي اصغر دولة عربية من حيث المساحة وترتبط مع السعودية بجسر الملك فهد الذي يفصل بينهما عبر الخليج العربي ويبلغ طوله ٢٥ كم^(٤).

خريطة (١) موقع جزر البحرين من المملكة العربية السعودية وقطر



المصدر: هدى داود السعد، التغيير المكاني للسكان في البحرين للفترة من ١٩٧١ - ١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ص ١١٥.

ثانياً : الخصائص السكانية :-

اولاً: التركيب الديموغرافي: بلغ عدد سكان البحرين عام ١٩٩٠ (٨٠٩,٢٣٠) نسمة ويمعدل نمو ٨,٤ ازداد الى ١٢٥٠,٠٠٠ ومعدل النمو ٣,٧ عام ٢٠١٨، معظمهم من العرب الذين يرجعون في أصولهم وانسابهم الى القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية والتي ارتحلت في ظروف مختلفة، وان عشائر البحرين هم من العتوب والدواسر وتوجد في البحرين عوائل من اصول فارسية واسيوية فضلاً عن الاوروبيون فرنسا -بريطانيا -هولندا - المانيا والولايات المتحدة الامريكية وتشكل نسبة العمالة الوافدة ٥٩% من حجم السكان وتبلغ الكثافة السكانية ١٠٢٤ نسمة كم ٢ حسب تعداد عام ٢٠١٨ ^(٥).

ثانياً: التركيب الاثني: ويقصد به الدين والقومية واللغة ،ان الدين الاسلامي هو دين الدولة ويهيمن المسلمون الشيعة على اغلبيه السكان ويليهم السنة الذين يهيمنون على مقاليد الحكم في المملكة من اسرة ال خليفة وقد اثر هذا التباين الاثني الطائفي على استقرار الوضع الداخلي للمملكة منذ تأسيسها عام ١٩٧١ مما اثر على التنمية السياسية فيها وتعطيل الدستور من عام ١٩٧٥ والى عام ١٩٩٩^(٦).

ثالثاً: المقومات الاقتصادية: البحرين جزيرة صغيرة كان سكانها قبل النفط يعملون في التجارة وصيد اللؤلؤ والاسماك ولكن بعد اكتشاف النفط في المنطقة اصبحت دولة ريعية تعتمد على بيع النفط وتوظيف وارداته المالية في التنمية وبلغ الاحتياطي النفطي للمملكة (٨٠) مليار برميل والانتاج ١٤٠,٠٠٠ برميل يومياً^(٧).

المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية و مراحل تطورها في مملكة البحرين

اولاً:- مفهوم التنمية السياسية

ارتبط مفهوم التنمية السياسية ارتباطاً وثيقاً بدول العالم الثالث الحديثة العهد بالاستقلال لأنها تشكل منفذاً مهماً تتمكن من خلاله الانطلاق الى درجة اعلى من التنمية ومستوى أرقى من الحياة فضلاً عن تنمية دور المواطن في الحياة السياسية وزيادة درجة فعاليته واندماجه وتكامله مع النظام السياسي . وبهذا تشكل التنمية السياسية تحدياً أساسياً على رأس التحديات التي تواجه صانع القرار السياسي والاجتماعي والسياسة العامة ومع ذلك لاغنى لدول العالم الثالث من البدء بالتنمية بنية الانتقال الى مستوى معيشة افضل وظروف حياة أرقى. ويعرف فدايا مونت (faduia Mont) التنمية السياسية بأنه ذلك التطور الذي يتم من خلاله حصول النسق السياسي على قدرات متزايدة للحصول باستمرار على انماط جديدة من الاهداف والمطالب ويعبر عن التنمية في القدرة على حل المشاكل والحفاظ على التغيير، وإذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص^(٨). وتناولنا موضوع التنمية السياسية في الخليج العربي عامة والبحرين خاصة نجد بالإمكان تحديد بعض الابعاد التي تفيد في تحليل انتقال دول الخليج العربية الى اقامة التنمية السياسية وهذه الابعاد هي^(٩).

١- أهمية التطور الدستوري في هذه الدول الذي يعود الى اصدار دساتير دائمة فيها تحدد الحقوق والواجبات وتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحدد طبيعة العلاقات بين المؤسسات . صحيح ان هذه الدول قد اصدرت بعد استقلالها دساتير تنتقل بها من عهد السلطة المطلقة القبلية الى عهد السلطة الدستورية الا ان الواقع يشير الى غير ذلك فدولة البحرين بشكل عام هي دولة سلطوية

لم تفتح مجالاً للمشاركة السياسية وصنع القرار وعموماً هذه الدول تعاني من التبعية للعالم الرأسمالي وان القمع السياسي والسلطوية في الحكم ومنع المعارضة هي من ضرورات الابقاء على واقع التبعية.

٢- احترام حقوق المواطن السياسية والتمسك بالمساوات السياسية فلا يكفي رفع مستوى المعيشة بل ينبغي تحسين الظروف المعيشية والممارسة الفعلية للديمقراطية كحق الترشيح والانتخابات وان هذا الحق غير معترف به في هذه الدول باستثناء الكويت .

٣- التوجه نحو بناء المؤسسات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط او مجالس الشورى تحقق انفتاحاً سياسياً بين الحاكم والمحكوم وعموماً "فأن دول الخليج هي خلافاً للدول العالم الاخرى هي دول بدون احزاب .

ان المشاركة السياسية تعني ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع القرار السياسي للبلد . وبهذا فان عملية المشاركة السياسية تتضمن تقليل عدد الافراد الذين يتميزون بعدم المبالاة او عدم الاهتمام السياسي وتعبئتهم في سبيل زيادة دورهم السياسي وانخراطهم في العمل السياسي بصورة مختلفة ، فدول الخليج العربي التي شهدت ومنذ فترة عملية نمو وليس تنمية متسارعة لم تشهدها الدول الاخرى في العالم الثالث لا بل حتى الدول الغربية ولقد بات من الضروري ان تؤدي المشاركة السياسية الى تحويل النمو الى تنمية وطنية مدروسة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولهذا يمكن القول ان المشاركة السياسية هي في الوقت ذاته ضرورة سياسية وضرورة اقتصادية وضرورة اجتماعية (١٠). فهي ضرورة سياسية مادام ان الشعب هو الهدف الاساسي للتنمية ومحورها الرئيس فلا بد ان يشارك بالقرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل ثروته وتنميته الوطنية في ظل الازمات الدولية والسياسات الخارجية للدول الاخرى، وعليه فان صناعة القرار تمثل مجموعة من الاجراءات التي تحول المشاكل الى سياسة ومهمة الجغرافي السياسي البحث عن اسباب اتخاذ تلك القرار فمن حق الشعب ان يقول كلمته في القوى الدولية التي تطمع في ثروته ،ومن حق الشعب ان يستخدم ثروته في الوقوف بوجه الاطماع الاجنبية لان هناك علاقة بين السياسة والثروة وهذه الحقوق لا يستطع الشعب المطالبة بها الا اذا كانت هناك مؤسسات دستورية وسياسية ولذلك بالإمكان ان يساهم في صنع سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية .

وهي ضرورة اقتصادية من خلال :-

١- حق الشعب في التصرف بثروته (الطاقة)

٢- التصرف بعائداته من العملات الصعبة .

٣- في مجال التصرف بالتضخم* .

وهي ضرورة اجتماعية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتحريكها نحو تحقيق التنمية .
وعليه لا زالت السلطة الأبوية السياسية هي السائدة في دول الخليج العربية لذلك فان الممارسة الديمقراطية لازالت في مراحلها الجنينية^(١١).

ان الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته بوصفه مجموعة من بنى متميزة عن البنى الاخرى الاقتصادية و الاجتماعية فكما ان النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل ففيما وراء العملية الاقتصادية والاجتماعية توجد عملية اخرى معقدة هي التنمية السياسية لقد وضع لوسيان باي عشره تعريفات مختلفة لمفهوم التنمية فأعتبر التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصم عنه وهي أيضا بناء الديمقراطية وقال إن التنمية السياسية تتضمن باتجاه نحو مزيد من المساواة بين الافراد في علاقاتهم بالنظام السياسي وتزايد قدره النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة به اتفق لوسيان باي ولجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر الى تلك المشكلات التي تعاني منها الدول النامية بانها أزمات التنمية السياسية والتي حددها بستة ازمات وهي^(١٢)

١- أزمة الهوية

٢- أزمة الشرعية

٣- أزمة المشاركة

٤- أزمة التوزيع

٥- أزمة التغلغل

٦- أزمة عدم الاندماج

ثانياً:- تطور التنمية السياسية في مملكة البحرين قبل اكتشاف النفط وما بعده.

اولاً: مرحلة ما قبل النفط :

ساهم النفط وبشكل كبير في تهميش نخب المجتمع فقبل اكتشاف النفط كان المجتمع البحريني والخليج العربي عامة تتكون من الحكام والعلماء ورجال الاعمال ومتقنين واداريين ومهنيين وغيرهم وهي

مجتمعات أكثر بساطة من المجتمعات المدنية المعاصرة، وكان الحكام في ذلك الوقت يعتمدون على التجار والعلماء اقتصادياً وأمنياً على بقية شرائح المجتمع وكان أهم مصادر الدخل في ذلك الوقت هي تجارة اللؤلؤ وتوابعها مثل صناعة السفن والتجارة وكانت طبقة التجار ورجال الأعمال طبقة مستقلة عن الحكام وكانت لهم محاكمهم الخاصة^(١٣).

ثانياً: مرحلة ما بعد النفط :-

لقد حصل اختلال في علاقة الحكومات بنخب المجتمع فقد رأت الحكومات في إيرادات النفط ومعها الحماية الأجنبية فرصة لتصلها من أي التزام سياسي تجاه شعوبها وأصبحت موازين القوى تميل لكفة الحكومات واستخدمت الحكومات ريع النفط في ترغيب فئات المجتمع بالولاء والقبول بانفرادها بالسلطة وابعادها عن المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي^(١٤).

ثالثاً: نشوء الدولة وتطور نظامها السياسي:

يمكن إن نحدد مراحل نشوء الدولة في البحرين وتطور نظامها السياسي في ثلاث مراحل أساسية :-
المرحلة الأولى: بدأ نشوء الدولة البحرينية عندما نزح ال خليفة وال الصباح والجلهمة وغيرهم من موطنهم الأصلي في منطقة الافلاج جنوب نجد توجهوا نحو مناطق الخليج العربي الساحلية مثل الكويت والبحرين وقطر^(١٥).

بدأ تاريخ البحرين الحديث بخروج ال خليفة من الكويت عام ١٧٦٦ برئاسة الشيخ خليفة بن حمد الى الزيارة على ساحل قطر الغربي ثم نجاحها في الاستيلاء على البحرين عام ١٧٨٣ ولم يتخلوا لآل ثاني عن الزيارة الا في منتصف القرن التاسع عشر^(١٦) توفي الشيخ محمد ال خليفة مؤسس مشيخة البحرين ١٧٨٢ وخلفه ابنه خليفة بن محمد ال خليفة وتمكن ال خليفة بزعامة احمد بن محمد بمساعدة اقربائهم من الجلهمة وقبائل قطر والاحساء من طرد الايرانيين من البحرين بعد وفاة كريم خان ونشوب الخلافات في إيران وبهذا بدأ حكم ال خليفة على البحرين وانتهى حكم ايران لها .

المرحلة الثانية: بدأت من حكم البحرين باستعانة الشيخ عيسى بن خليفة الذي حكم البحرين عام ١٨٧٠ ببريطانيا صاحبة النفوذ في الخليج العربي من اجل مساعدته وحمايته من اطماع دول الجوار فوقع معاهدة عام ١٨٨٠ جددت عام ١٨٩٣^(١٧).

المرحلة الثالثة : استقلال البحرين : قبل الاستقلال كان الشعب العربي في البحرين قد واجه ادعاءات إيران في البحرين والتي برزت أثر قيام محمد مصدق رئيس وزراء إيران بتأمين النفط عام ١٩٥١^(١٨). حيث أعلنت حينها أن لايران حقوقاً بالبحرين تلك الحقوق أن يشمل التأمين شركة نفط البحرين الذي رفضته سكان البحرين واستمرت مطالبة ايران بالبحرين الا ان الضغوط الدولية والعربية انصاعت على اثرها ايران الى حق تقرير المصير للشعب البحريني بعد الاستفتاء الذي أجرته الامم المتحدة عام ١٩٧٠م. واستقلت البحرين رسمياً في ١٤ أغسطس عام ١٩٧١^(١٩) وجلت قوات بريطانيا عن البحرين ولكن هذا الجلاء اقترن بمعاهدة صداقة بين الدولتين ،وبعد استقلال البحرين انضمت البحرين الى عضوية الامم المتحدة والى الجامعة العربية والمؤسسات والهيئات الدولية وهي عضوا في مجلس التعاون الخليجي^(٢٠).

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين

والتحديات التي تواجهها وافاقها المستقبلية

اولاً-الحركات الاصلاحية:-ان الحركات الاصلاحية في البحرين ليست حديثة بل تمتد جذورها الى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي فقد بدأت مسيرة المشاركة الشعبية مع عهد الشيخ عيسى بن علي ال خليفة اعضاء المجلس الوطني في العام ١٩٢٦ فقد قصر حق التعيين بيد حاكم البحرين الذي يعين ٦ مواطنين والمندوب البريطاني يعين ٦ أجانب، كما جرت انتخابات بلدية عام ١٩٢٦ سمح للمرأة المشاركة فيها،وقد حدثت اصلاحات في الثلاثينات في عهد الشيخ حمد بن عيسى وتشكلت جمعيات نسوية عام ١٩٥٣ ووضع الدستور عام ١٩٧٣، وهذا الحراك السياسي على مدى ٨٠ عام ولد وعياً وخبرة سياسية لدى المجتمع البحريني^(٢١).

بعد انسحاب بريطانيا من البحرين تولى الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة اماره البحرين بينما اصبح شقيقة سلمان بن خليفة رئيسا للوزراء ولترسيخ نظام دستوري تقوم عليه الدولة الحديثة بعد الاستقلال قام الامير في عام ١٩٧٢ بتعيين لجنة تحضيرية من أربعة وزراء لأعداد مسودة الدستور تمت مناقشته من قبل مجلس تأسيسي يضم ٢٢ عضواً منتخباً انتخاباً مباشراً من اصل اعضاء لـ ٤٢ وقد اقر الدستور بعد اجراء تعديلات عليه عام ١٩٧٣ وتضمن الدستور العديد من المبادئ اهمها^(٢٢).

١-عروبة دولة البحرين واسلاميتها وشعبها واقليمها جزء من الامة العربية والوطن العربي الكبير .

٢- دين الدولة الاسلام والشريعة المصدر الرئيسي للتشريع .

٣- ديمقراطية نظام الحكم وممارسة السيادة فيه تكون للشعب .

٤- فصل السلطات التشريعية- القضائية - التنفيذية .

وعلى هذا الاساس نظمت انتخابات برلمانية في شهر كانون الاول ١٩٧٣ لانتخاب اعضاء المجلس الوطني ولم يعط حق الترشيح والتصويت للمرأة البحرينية في هذه الانتخابات .
لم يستمر المجلس طويلاً نتيجة للمواجهة بين الحكومة والمجلس أثر توترات داخلية حدثت عام ١٩٧٤ ادت الى قيام الامير بحل المجلس عام ١٩٧٥ بدعوي كثيرة منها صعوبة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتجنب البلاد مخاطر الفتنة والانقسام وتم تقليص بعض مواد الدستور منها ما يتعلق بالحريات المدنية مما اوجد فراغاً دستورياً وتشريعياً في البلاد ومن هذا التاريخ دخلت الحياة السياسية في البحرين حالة من الجمود في ظل استمرار العمل بقانون أمن الدولة واحتكار العملية السياسية من قبل الامير .

ادت ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١ الى جانب عوامل اخرى الى تفعيل الحراك السياسي ليس في البحرين فحسب بل في كل دول الخليج العربي فرفعت المعارضة عريضة الى الملك عام ١٩٩٢ وفيها ٢٠٠ شخص تضمنت مطالب عديدة منها اعادة العمل بالدستور كما كان سابقاً واعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله^(٢٣) عام ١٩٧٥ والغاء قانون أمن الدولة والعفو عن جميع السجناء السياسيين والمبعدين وغيرها .

استجابة لذلك اعلن أمير البحرين وبمناسبة العيد الوطني للأمانة عام ١٩٩١ عن عزمه الى انشاء مجلس شورى وصدر مرسوم اميري بتعيين اعضاءه في ٢٧/١٢/١٩٩٢ وبلغ عددهم (٣٠) عضوا تمت زيادتهم فيما بعد الى ٤٠ عضوا موزعين بين الطائفتين (السنة و الشيعة) وإن هذا المجلس عد كجهاز مساند للسلطة التنفيذية .

في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين شهدت البحرين اضطرابات واعمال عنف واحتجاجات من قبل المعارضة الشيعية ففي عام ١٩٩٥ قدمت الحركة الاسلامية لتحرير البحرين وهي احدى قوى المعارضة عريضة للأمير طالبت فيها بوقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات الدهم غير القانونية والاعتقالات الجماعية وتوفير فرص العمل واطلاق سراح الموقوفين وايجاد حل سلمي ووقف تزايد العمالة الاجنبية وفتح باب الحوار الوطني مع مراعاة الامور التالية^(٢٤).

١- اعادة العمل بدستور البحرين وعودة المجلس الوطني وفتح المجال للحريات العامة وحرية التعبير .

٢- مشاركة المرأة البحرينية والاستفادة من طاقاتها .

وفي عام ١٩٩٥ رفعت ٣٠٠ سيدة عريضة للأمير تضمنت المطالبة بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية في البلاد ، وكانت السلطة جابهت قوى المعارضة بالعنف والاعتقالات والمحاكمات فضلاً عن اتهام إيران بأنها وراء اعمال العنف الداخلي في البحرين .

ثانياً - الاصلاحات السياسية :-

في عام ١٩٩٩ تولى الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم في البحرين بعد وفاة والده وكانت أولى التحديات التي واجهته هو اعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وكان الاصلاح هو المدخل الحقيقي لإنجاز هذا الهدف فقام بعدة اجراءات منها .

١- اصدار عفو عام عن السجناء السياسيين .

٢- اعادة المنفيين .

٣- الغاء قانون الدولة ومحكمة امن الدولة .

٤- حل مشكلة البدون واعطاء الجنسية البحرينية لكل من يستحقها .

٥- اصدار ميثاق العمل الوطني بعد استفتاء شعبي في عام ٢٠٠١ .

٦- تثبيت حقوق المرأة وانشاء المجلس الاعلى للمرأة .

٧- انضمام البحرين الى عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وقد وافق على الميثاق ٩٨% من اكثر من شاركوا في الاستفتاء (٢٥).

وأهم مبادئ الميثاق هي :-

١- إنشاء برلمان يتم انتخاب اعضاؤه بالانتخابات الحرة المباشرة .

٢- سيادة القانون واستقلال القضاء مع مراعاة الفصل بين السلطات .

٣- كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين وحماية الحقوق الاساسية للمواطن واهمها حرية الاعتقاد والعمل والمشاركة في الشؤون العامة .

٤- الانفتاح الاقتصادي وتأكيد دور القطاع الخاص وتحسين مستوى الخدمات (٢٦).

ثالثاً - الدستور:-

في ٢٠٠٢/٢/١٤ وبعد سنة على مرور ميثاق العمل الوطني اعلن الشيخ حمد بن عيسى البحرين ملكية دستورية وراثية واعلن نفسه ملكاً على البحرين كما وجه الى اجراء انتخابات تشريعية في العام نفسه. استناداً الى ميثاق العمل الوطني سن الشيخ حمد دستوراً حديثاً حل مكان دستور عام ١٩٧٣ واستعاض عن البرلمان الوطني السابق الذي يتألف من مجلس واحد يضم ٣٠ عضواً ببرلمان يتألف من مجلسين تشريعيين كل مجلس يضم ٤٠ عضواً مدة العضوية فيها أربعة سنوات بموجب الدستور الجديد يعين الملك مجلس شورى بينما يتم انتخاب مجلس النواب وينص الدستور على ان الملك راس الدولة والممثل الاسمي لها ذاته مصونة لا تمس (المادة ٣٣)، كما ينص الدستور الجديد على ان حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي يمر من الاب الى الابن الاكبر إلا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له أبن آخر من ابناءه غير الابن الاكبر (المادة ١) ويحق للملك تعيين رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي و يسمح الدستور الجديد ل ١٥ عضواً في مجلس النواب او مجلس الشورى بحق اقتراح اجراء تعديل الدستور^(٢٧).

وجهت عدة انتقادات من قبل المعارضة للقانون الذي سنه الملك حمد بن عيسى لتعديل الدستور منها.

١- وجود مجلس شورى يتم تعيين اعضاءه ويتمتع بسلطة تشريعية الى جانب مجلس نواب منتخب داخل المجلس الوطني الجديد، وبما ان الملك يعين مجلس شورى وهناك نواب منتخبون موالون للعائلة الحاكمة فانه مثل هذا لتشكيل سوف يعطي السلطة القدرة على بناء الأغلبية في المجلس الوطني^(٢٨).

٢- رفض الملك تلبية مطالب المعارضة لإلغاء التعديلات الدستورية مما أدى إلى تدهور العلاقات .

٣- قاطعت اربعة مجموعات معارضة بقيادة جمعية الوفاق الوطني الاسلامي وهي منظمة شيعية الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٢م وهي الانتخابات الاولى منذ ٣٠ عاماً حيث أدت المقاطعة الى الأضرار بالثقة ببرنامج الاصلاح السياسي إذا هبطت نسبة المحتجين الى ٥٣,٢% عن المساندة شبه الاجتماعية على ميثاق العمل الوطني وفاز السنة بثلاثي مقاعد المجلس البرلماني وكان حضور الاسلاميين بارزاً في المجلس .

٤- استمر تحالف المعارضة الذي قاطع الانتخابات بحملة من اجل الاصلاح السياسي من خارج النظام السياسي الرسمي ومنح حق المواطنة .

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

وقد رفض الملك طلب المعارضة الرئيسي بإلغاء تعديل الدستور الجديد وقد أدى هذا الجمود الى ضعف العملية السياسية .

اما دور المرأة في التنمية السياسية والمشاركة السياسية فقد اثبتت وجودها في مجالات العمل المختلفة خاصة التعليم وتفعيل دورها في الجمعيات النسائية البحرينية.

ان نشاط المرأة البحرينية ليس حديث العهد فقد ساهمت منذ الخمسينات من القرن العشرين وقد طالب بتأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين التي تأسست عام ١٩٥٥ وكما طالبت المرأة البحرينية بحقوقها في المشاركة في العمل الوطني بأثبات عروبة البحرين واستقلالها كما طالبت بحق المرأة بالمشاركة في الترشيح والانتخابات في المجلس التأسيسي عام ١٩٧٣ وقد شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٥.

اهتمت القيادة السياسية في البحرين بالمرأة مع تولي الملك حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم عام ١٩٩٩ وذلك من خلال فسخ المجال لها بالمشاركة بالانتخابات البلدية والبرلمانية بالترشح والتصويت وقد اشتركت البحرين في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وقد دخلت المرأة البحرينية وبقوة في معترك الحياة السياسية وكفل دستور عام ٢٠٠٢ حقوقها في الانتخاب والترشح وقد مثلت المرأة في الانتخابات البلدية والبرلمانية.

وقد حصلت ٦ عضوات من اصل ٤٠ عضواً في مجلس الشورى وارتفعت مشاركتهن في العمل الحكومي ٣٥% وتعين امرأتين في منصب وزاري فضلاً عن تعيينها قاضية وهي سابقة نادرة في دول مجلس التعاون الخليجي. (٢٩)

رابعا - الانتخابات في مملكة البحرين

تجري الانتخابات كل ٤ سنوات لاختيار ٤٠ عضواً للسلطة التشريعية و ٣٠ عضواً للمجالس البلدية وتتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب والشورى وتجري الانتخابات لاختيار ٤٠ عضواً وفق امر ملكي اما مجالس البلدية فالكمل محافظة مجلس بلدي عدا محافظة العاصمة تتكون من مجلسين يعينان من قبل الملك بأمر ملكي ، وتجري الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس البلدي بالمحافظات الثلاثة الاخرى وهي [المحرق] (١٠) اعضاء والشمالية (١٢) عضو والجنوبية (٨) اعضاء (٣٠).

وقد أجريت الانتخابات للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و عام ٢٠١٨ ، وكانت نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨ ٦٧% على الرغم من المقاطعة الشيعية الواسعة للانتخابات على اثر

الاحتجاجات في عام ٢٠١١ إلا أن النتائج اثبتت فوز ١٦ عضواً من الشيعة في مجلس النواب أي بنسبة ٤٠% مقابل فوز ٢٤ عضو سني بالمقاعد المتبقية ^(٣١) وقد برزت مشاركة المرأة في الانتخابات ومنافسة الرجال منذ انتخابات عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٨ وقد كانت نسبة الشيعة في برلمان ٢٠١٨ ٤٠% بسبب المقاطعة علماً أن الاكثريّة من الشيعة فيما بلغت نسبة السنة ٦٠% .

فقد كانت عدد الرجال في انتخابات عام ٢٠٠٢ (٤٠) رجل ونسبة ١٠٠% مقابل صفر للنساء ١٥% مقارنة بالرجال الذين وصل عددهم [٣٤ عضواً] ونسبة ٨٥% عام ٢٠١٨ انظر الجدول (١).

جدول (١) تطور مشاركة المرأة بالانتخابات للمدة من عام ٢٠٠٢ - ٢٠١٨

السنة	عدد الرجال	النسبة %	عدد النساء	النسبة %
٢٠٠٢	٤٠	١٠٠	صفر	صفر
٢٠٠٦	٣٩	٩٧,٥	١	٢,٥
٢٠١٠	٣٦	٩٠	٤	١٠
٢٠١٤	٣٧	٩٢	٣	٧,٥
٢٠١٨	٣٤	٨٥	٦	١٥

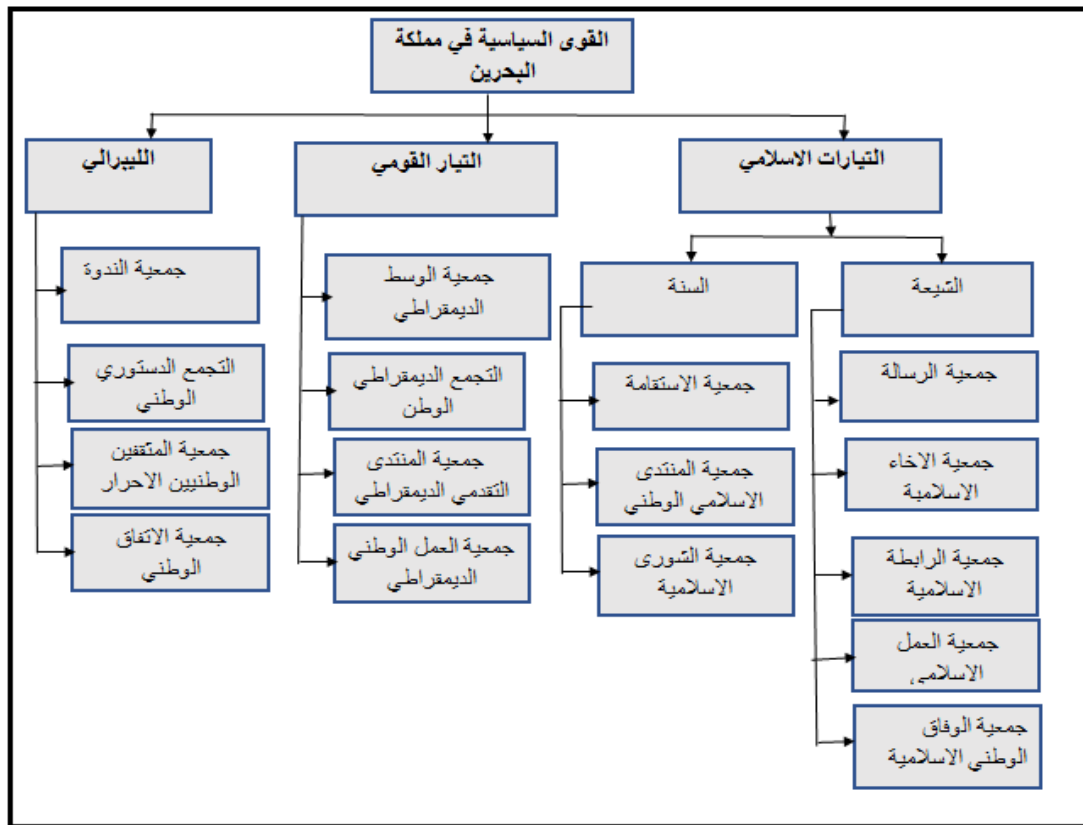
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ويكيبيديا الموسوعة الحرة - الانتخابات في مملكة البحرين.

ترجع المعارضة السياسية في البحرين للنظام الحالي الى منتصف السبعينات من القرن الماضي مع أن تشكيلاتها قد تغيرت بصورة ملحوظة ، وتمثل الاضطرابات في البحرين بصراع مذهبي بين الاغلبية الشيعية من السكان والاقليّة السنية الحاكمة ولكن لأكثر من عشرين عاماً ضمت المعارضة مزيجاً لكلا المذهبين السني والشيوعي حيث اتحدا من أجل الاصلاح السياسي ويلاحظ ان المعارضة الشيعية هي الأكثر نشاطاً في معارضتها في السنوات الاخيرة من القرن العشرين وان الجزء الكبير من هذه المعارضة يعكس اوضاعاً اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر ما هو تنافس طائفي وان هذه المشكلات التي تفاقمت ليس بسبب انعدام العدالة في توزيع الفرص والذي كان السبب في تزايد اعمال العنف في اوساط الشيعة التي حدثت خلال المدة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ انعكست على الكثير من نواحي الحياة الاقتصادية و السياسية وتراجعت معها الاستثمارات ومعدل الانفاق للمستهلكين .

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

قامت ((حركة تحرير البحرين)) في التسعينات من القرن الماضي ومقرها لندن بحملة واسعة من اجل الاصلاح السياسي والاقتصادي وفي عام ٢٠٠١ اصدر الملك عفواً عن عدد من البحرينيين في المنفى ومنهم النشطاء البارزون بالحركة وفي العام نفسه سمحت الحكومة بتشغيل منظمات غير حكومية تهتم بأمور اقتصادية وسياسية وهذا الاتجاه سوف يسمح بتشكيل احزاب سياسية (٣٢).
تتمثل المعارضة السياسية في البحرين في ثلاث تيارات هي التيار الاسلامي والتيار القومي والتيار الليبرالي وكل تيار يضم مجموعة من الجمعيات أنظر الشكل (١).

شكل (١) القوى السياسية في مملكة البحرين



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، مركز الخليج للابحاث، ط١ ، ٢٠٠٧ ص١٩٦

- على الرغم من ترحيب المعارضة بالإصلاحات السياسية التي قامت بها الحكومة فأنها انتقدت الحكومة في عدد من الجوانب منها .
- ١- تغيير مسمى الأمير الى ملك اعتبرته خطوة نحو تعزيز لوضع اسرة خليفة الحاكمة وتأكيد سلطتها المطلقة .
- ٢- عدم اعطاء مجلس النواب سلطات تشريعية كاملة على الرغم من اختياره ،جاء عبر الانتخابات المباشرة .
- ٣- تجاهل مطالب المعارضة المتمثلة في منح الشرعية للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والحق الشيعية بالوظائف الحكومية والامنحة الحساسة .
- ٤- السماح لعودة قيادات المعارضة المبعدين .
- ٥- اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين .
- ٦- الفشل في تحقيق العدالة الاقتصادية وعدم اسلمة الحياة العامة.

لم تكن البحرين استثناء من بقية بلدان المجلس من حيث المطالبة بإصلاح الانظمة السياسية الوراثية ومعارضة كثير من سياساتها المحلية والخارجية. فالمطالبات بالإصلاح في البحرين كان يحركها عدد من العوامل بعضها يتعلق بالسبق التعليمي واثره في الوعي بالقضايا مقارنة ببقية بلدان المنطقة وبعضها يتعلق بمحدودية الموارد لدى الحكومة مما يقلل من قدرتها على استيعاب القوى المعارضة او اضعافها وبعضها كان طائفياً^(٣٣).

لذلك شهدت البحرين كثير من الاضطرابات والمسيرات في الخمسينيات كان تعبيراً عن رغبة الشعب البحريني في الاصلاحات السياسية وفي رفض الحماية البريطانية التي كانت من أهم مظاهرها الاسطول البحري ومشاركة القوات البريطانية في تفريق المظاهرات المناوئة لحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر^(٣٤)، وكانت هذه الاعتراضات تقودها لجنة تجمع بين اعضائها سنة وشيعة اطلق عليها لجنة الاتحاد الوطني وقد اعتقل بعض اعضائها وتم ترحيلهم وقد تنوعت بعد ذلك اسباب الاضطرابات والمظاهرات فبعضها كان بين المدرسين وبعضها كان بين عمال النفط وبعضها كان قضايا تتعلق بالمحيط العربي .

اما بعد قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ فقد تحولت الصيغة الرئيسة للتيارات المعارضة للحكومة البحرينية من التيارات الوطنية والقومية الى تيارات اسلامية خاصة التيار الشيعي الذي كانت له مواجهات عنيفة ودموية مع النظام البحريني وان كانت المعارضة السنية لم تختف كذلك .

التحديات التي تواجه التنمية السياسية في مملكة البحرين وفاقها المستقبلية

تتعدد مصادر التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين وتتنوع اساسا على عوامل داخلية وخارجية (٣٥).

اولاً: التحديات الداخلية

- ١- عوامل خاصة داخل المجتمع البحريني تتمثل بانتشار حكم الاقلية والتهميش والتجنيس و ارتفاع نسبة الوافدين.
- ٣- انحسار الوعي والثقافة في ايدي نخبة قليلة من المجتمع .
- ٤- ضعف مساحة الحرية والتعبير عن الراي .
- ٥- قدرة الحكومة على تحمل نتائج الجو الديمقراطي والتعايش معه.
- ٦- قدرة الحكومة والمعارضة على الوصول الى مفاهيم مشتركة للمواطنة والولاء والوطنية .

ثانياً: التحديات الخارجية (٣٦)

- ١- الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وتأثيراتها على مسار الديمقراطية في البحرين والتي كانت داعمة للأكثرية الشيعية.
- ٢- دول الجوار العربية المتحفظة من الفكر الديمقراطي في المنطقة بعد انتهاء الثنائية الدولية خاصة ان دول الخليج العربية التي تمثل دولة الرفاه الاجتماعي والتي تؤثر على التنمية السياسية وتحول دون التحول الديمقراطي.
- ٣- الدول الكبرى واستراتيجيتها في المنطقة كالمشروع الشرق اوسطي الذي دعى الى نشر الديمقراطية والحكم الصالح والتي ازدادت بعد احداث ١١/سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١.
- ٤- مصالح الدولة الكبرى في المنطقة تحول دون وصول القوى السياسية المناهضة لها في الحكم عبر العملية الديمقراطية .
- ٥- الخوف من وصول التيارات الاسلامية الى الحكم عن طريق الديمقراطية .
- ٦- عدم تحقق السلام في الشرق الاوسط وتأثيراته على انظمة الحكم في المنطقة .

ثالثاً: المتغيرات الدولية وتأثيرها على التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي
ان الوضع الدولي بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ شكل مفصلاً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الثنائية الدولية وتربع الولايات المتحدة على رأس النظام الدولي الجديد وهيمنتها العالمية ، فقد طرحت مجموعة من المشاريع والاستراتيجيات للضغط على دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد اشتراك بعض مواطني دول المنطقة في احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقد انعكس موقف الولايات المتحدة على حدوث تغيرات ايدلوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية (٣٧).

موجة التحول الديمقراطي :

يرى بعض المثقفين ان الديمقراطية الشاملة الان بمضامينها الثلاثة - السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما تنفرع عن هذه المضامين من مفاهيم مثل التعددية الحزبية والانتخابات الحرة والمشاركة في الحكم ومراقبته واحترام حقوق الانسان وتحويل ملكية القطاع العام للخاص واقتصاد السوق مطلباً ملحاً من مطالب قوى النظام الدولي الجديد الذي تصدره القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . فالديمقراطية في الوقت الحاضر هي المد التاريخي الذي تنطلق فيه رياح التغيير وعندما تتحول أي ظاهرة الى مد تاريخي فإنها تكتسب من قوة الدفاع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها امراً مستحيلاً ، لم تقف رياح التحولات الديمقراطية عند بعض الدول بل اخذت تهب على منطقة الخليج العربي ايضاً ويشكل ضغطاً متزايداً على انظمتها في زمن تجمعت فيه عوامل متعددة (٣٨) ضاغطة امنية واقتصادية واجتماعية فقد شهدت منطقة الخليج العربي حربين طاحنتين لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع ما رافقها من انخفاض اسعار النفط واضعاف دخول هذه الدول العربية او كما تسمى (دولة الرفاه) .

تنافست الدعوات في وسائل الاعلام العربية من طرف النشطاء السياسيين والمثقفين ورجال الاعمال الذين طالبوا بالديمقراطية وتفعيل دور الاصلاحات السياسية في كافة ارجاء الوطن العربي وانتشرت مصطلحات عديدة مثل التعددية والديمقراطية والشورى والبرلمانية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ونعني في حدها الاقصى ان تتولى الحكم حكومة ينتخبها الشعب (٣٩) . وتعاضمت قضية المشاركة السياسية في اثناء ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ وبعدما اصبحت من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فحركت هذه الازمة ركود الحياة السياسية في دول المجلس وتعاليت صيحات المطالبة بالمزيد من المشاركة الشعبية واعتبر البعض ان معظم الأزمات المعاصرة للنظام الاقليمي الخليجي هي محصلة لغياب المشاركة السياسية ، وتعد العولمة والاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط التي طالبت بشرق

اوسط جديد تحترم فيه حقوق الانسان وحقوق المرأة والمشاركة السياسية وتشجيع الحكم الصالح والتنمية البشرية والديمقراطية وبناء مجتمع معرفي^(٤٠) .

مستقبل التنمية السياسية في مملكة البحرين

يمكن وضع عدة سيناريوهات لمستقبل التنمية السياسية على ضوء دراسة واقع التنمية السياسية والديمقراطية في تلك الدولة الوراثية الحكم .

١- بقاء الوضع على ما هو عليه من حيث هيمنة الاقلية على الاكثية مع سياسة التهميش والبطالة والهجرة الوافدة الساعية للتغيير الديموغرافي في المملكة .

٢- قد تستجيب الحكومة للمعارضة البحرينية بفعل ضغط الدول الاقليمية خاصة إيران وقد تلجأ السلطة الحاكمة لجعل البحرين أقليماً فيدرالياً ضمن المملكة العربية السعودية للتخلص من الضغوط الداخلية والاقليمية بوصف السعودية دولة اقليمية محورية وقد ساعدتها اثناء اشتداد الاحتجاجات في البحرين المعارضة لنظام الحكم حيث أرسلت السعودية قوات درع الجزيرة لمساندة الاسرة الحاكمة .

٣- قد تكون البحرين بكاملها دولة جزء من الهلال الشيعي الذي يمتد من الاحساء والبحرين وجنوب العراق وغرب سوريا وجنوب لبنان وهذا المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد الذي يسعى الى تقنين الدولة القومية والغاء اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ بعد انتصار الحلفاء على المحور ويعتقد الباحث بقاء الوضع على ما هو عليه مع تبني السلطة الحاكمة لبعض الاصطلاحات التي تهدئ الشارع المعارض .

الاستنتاجات:

توصل البحث الى الاستنتاجات التالية : -

١-إن للتنمية السياسية ضرورات سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى جميعها الى مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي .

٢-إن دولة البحرين تعتمد في حكمها على الوراثة والنفط والقوى الاجنبية في ترسيخ مبدأ دولة الرفاه الاجتماعي .

٣- إن كل الإصلاحات التي قام بها الملك لم تكن بالمستوى المطلوب الذي تهيمن فيه الأقلية السنية مع وجود مجلس شورى معين من قبل الملك والمجلس الوطني المنتخب وهذا يكرس سيطرة الملك على الأغلبية .

٤- هناك تطور ملحوظ في مشاركة المرأة البحرينية في الترشيح والتصويت وتولي المناصب الحكومية وقد وصلت نسبة مشاركة المرأة ١٥ % ضمن انتخابات عام ٢٠١٨ .

الهوامش :

- ١- خليل حسين، الجغرافية السياسية، دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثـر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت ، لبنان ٢٠٠٩ ص ٣٩٦.
- ٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة - مملكة البحرين.
- ٣- Bahrain FAO Aquastat 2018
- ٤- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية -دار الرشيد ،سلسلة دراسات ٢٧٢بغداد ٩٨١-ص ٢٤.
- ٥- عاصم حاكم عباس ، التغير الديمغرافي في خريطة البحرين السكانية واثـرها في الواقع السياسي للمملكة،جامعة القادسية ، كلية التربية - البحرين ٢٠١٨ ص ٢٠.
- ٦- المصدر نفسة ص ٢١.
- ٧- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق ص ٢٩٧
- ٨- علي الدين هلال ،نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي ،مجلة قضايا عربية السنة الثامنة ،العدد الاول ، ١٩٨١ ص ٢٤.
- ٩- غانم محمد صالح ،الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات ، دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ، ١٩٩١ ص ٢٢.
- ١٠- عمر الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في دول الخليج العربي البعد السياسي:المشاركة السياسية...لماذا؟ جريدة الخليج العربي ،العدد ١٠٥٦ - ٢٧فبراير، ١٩٨٢.
- * التضخم ويعني به ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية وتأثيرها على صغار المستهلكين وعلى الدولة بمؤسساتها الدستورية والممثلة اعادة السيطرة على التجاره الداخلية وحماية صغار المستهلكين ووقف النزيف المستمر في مداخل المواطنين ذوي الدخل المحدود بسبب التضخم للمزيد غانم محمد صالح ،مصدر سابق ص ٢٣١ .
- ١١- غانم محمد صالح ، مصدر سابق ص ٢٣٠
- ١٢- ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ط ١ عمان، الاردن، ٢٠٠٤ ص ١٧٥
- ١٣- يوسف خليفة اليوسف ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، ط ١ ، ٢٠١١ ص ٦٦ .

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

- ١٤- عبد الامير الحياي ، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط ،دراسة في الجغرافية السياسية،مجلة ديايلى كلية التربية ، العدد ٣٣، ٢٠٠٩ ص ١٧٢- ص ١٧٣
- ١٥- غانم محمد صالح ،مصدر سابق ص ٧٥.
- ١٦- نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ،دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥مركز الخليج للأبحاث ط١، ٢٠٠٧، ص ١٨٥ .
- ١٧- مصدر نفسه ص ١٨٦.
- ١٨- جمال زكريا قاسم ،الخليج العربي ،١٩٤٥-١٩٧١، بيروت ١٩٨٠ ص ١٧٠ .
- ١٩- نايف علي عبيد ،مجلس التعاون لدول الخليج العربي - من التعاون الى التكامل ص ٤٩-٥٠.
- ٢٠- الموسوعة العربية ج٤،الرياض ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ١٩٩٦- ص ٥٠.
- ٢١- صبري فارس الهيني - مصدر سابق ص ٣٦ .
- ٢٢- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ،مصدر سابق - ص ٥١- ص ٥٤ .
- ٢٣- ابتسام المكتبي ،التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي في الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ ص ٣١٣.
- ٢٤- جميلة السماك ،الديمقراطية في البحرين ،جريدة اخبار الخليج ٢٨/١٢/٢٠١٩ .
- ٢٥- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠٠٢.
- ٢٦- سياسة البحرين ،ويكيبيديا ar-m.wikipedia.orP
- ٢٧- نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، مصدر سابق ص ٢٩١
- ٢٨- نايف علي عبيد ، مصدر سابق ص ١٢٢.
- ٢٩- المصدر نفسه ص ١٩٤.
- ٣٠- انتخابات مملكة البحرين ٢٠١٨ ،جريدة الايام على الرابط election alayam.COM
- ٣١- انتخابات عام ٢٠١٨ في مملكة البحرين ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة .
- Elu ,Bahrain : country profile,2005
- ٣٢- يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .
- ٣٣- نايف علي عبيد ،دول مجلس التعاون في عالم متغير، مصدر سابق ص ١٩٧.
- ٣٤- جواد محمد الحمد ،الديمقراطية في الوطن العربي اعمال المؤتمر العلمي الثالث جامعة الكويت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ بيروت ،٢٠٠١ ص ٤٩١.

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

- ٣٥- عبد الخالق عبدالله، التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مستقبل التعاون لدول الخليج العربية سلسلة محاضرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، ط١ ٩٩٩ ص ٩٧.
- ٣٦- محمد الحمادي وآخرون، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٢، ص ٤٢٠.
- ٣٧- بطرس بطرس غالي، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٨.
- ٣٨- عبد الخالق عبدالله، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٨ ص ٩٨.
- ٣٩- صبري فارس الهيني، العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية، عمان - الاردن، ٢٠٠٥ ص ٥٠.

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

المصادر:

- ١- الخطيب، عمر، التنمية والمشاركة السياسية في دول الخليج العربية، البعد السياسي: المشاركة السياسية... لماذا، جريدة الخليج العربي، العدد ١٠٥٦، ٢٧ فبراير، ١٩٨٢
- ٢- اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ط ١، ٢٠٠١.
- ٣- الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية دار الرشيد، سلسلة دراسات ٢٧٢، بغداد، ١٩٨١.
- ٤- الكتبي، ابتسام، التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي في الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
- ٥- الهيتي، صبري فارس، العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية، عمان، الاردن، ٢٠٠٥.
- ٦- السماك، جميلة، الديمقراطية في البحرين، اخبار الخليج العربي ٢٠٠٩.
- ٧- الحمادي، محمد، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٢.
- ٨- الحمد، جواد محمد، الديمقراطية في الوطن العربي، اعمال المؤتمر العلمي الثالث في جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢ بيروت، ٢٠٠١.
- ٩- السعد، هدى داود، التغيير المكاني للسكان في البحرين للفترة من ١٩٧١ - ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠١.
- ١٠- الموسوعة العربية العالمية، الرياض ج ٤، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ١٩٩٦.
- ١١- انتخابات مملكة البحرين لعام ٢٠١٨، جريدة الايام على الرابط <http://election.alayam.com.El>, ٢٠١٨.
- Bahraini :country profile, 2005.
- ١٢- حسين، خليل، الجغرافية السياسية دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان ٢٠٠٩.
- ١٣- سياسية البحرين . الموسوعة الحرة ويكيبيديا.
- ١٤- صالح، غانم محمد، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم و السياسات، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١.
- ١٥- عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، ط ٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- ١٦- عبيد، نايف علي، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، مركز الخليج للأبحاث، ط ١، ٢٠٠٧.

التنمية السياسية في مملكة البحرين - دراسة جغرافية سياسية

- ١٧- عبدالله، عبد الخالق، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي ، السياسية الدولية ، العدد ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- ١٨- عبد الله ، عبد الخالق ، التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات ، الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات ١٩٩٩ .
- ١٩- عباس ، عاصم حاكم ، التغير الديمغرافي لخريطة البحرين السياسية واثرها على الواقع السياسي للمملكة ، جامعة القادسية ، كلية التربية قسم التاريخ ، البحرين ٢٠١٨ .
- ٢٠- الحيايى عبد الامير ، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة ديايى كلية التربية ، العدد ٣٣ ، ٢٠٠٩ .
- ٢١- غالي ، بطرس بطرس ، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية السياسية ، السياسية الدولية ، العدد ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
- ٢٢- قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، بدون تاريخ .
- ٢٣- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٢ .
- ٢٤- مملكة البحرين الموسوعة الحرة ويكيبيديا .
- ٢٥- هلال ، علي الدين ، نحو اطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية ، السنة الثامنة ، العدد الاول ١٩٨١ .